

المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية مدخل للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

د/ بهانه وداد محمد حسانين

مدرس بقسم المحاسبة

جامعة الازهر فرع تلقها الاشراف

المستخلاص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية كمدخل للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية ممثلة لمجتمع الدراسة من الأفراد العاملين، و قامت الباحثة بإجراء مسح ميداني لدراسة الحالة لشركة ابو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية شمل توزيع استبيانات على عينة عشوائية طبقية من العاملين في المنشأة الصناعية محل البحث، وبلغ حجم العينة (٣٨٤) مفردة يمثلون جميع الأفراد العاملين (المديرون، رؤساء الأقسام، ونوابهم، الموظفين) في شركة ابو قير لصناعة الأسمدة الكيماوية، التي تقع في محافظة الإسكندرية، وتمت معالجة البيانات الكمية باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، لجمع البيانات الأولية والقيام بتحليلها اعتماداً على الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة هذه البيانات، والتي تتضمن الإحصاء الوصفي، وارتباط بيرسون بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. كما تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية وموجية بين المتغيرات، وأن المسئولية الاجتماعية والبيئية تعد أحد الدعامات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية – التنمية المستدامة – شركة ابو قير للأسمدة.

Abstract:

This research aims to study the accounting for social and environmental responsibility as an entry point to contribute to achieving sustainable development .A stratified random sample

representing the study population was selected from the working individuals .The researcher conducted a field survey for the case study of the Abu Qir Fertilizers and Chemical Industries Company, which included the distribution of questionnaires to a stratified random sample of workers in the industrial facility in question. Abu Qir Company for the manufacture of chemical fertilizers, which is located in the governorate of Alexandria. The quantitative data were processed using the statistical package for social sciences, to collect the primary data and analyze it, depending on the statistical methods appropriate to the nature of this data .Which includes descriptive statistics, and Pearson's correlation In addition, multiple regression was used to test the study's hypotheses. The results also indicate that there is a significant and positive relationship between the variables, and that social and environmental responsibility is one of the mainstays for achieving sustainable development.

Keywords: Accounting for social and environmental responsibility - sustainable development - Abu Qir Fertilizers Company.

مقدمة:

لقد بنت مصر استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تعد تجسيد لروح دستور مصر الحديث، وذلك للنهوض بالاقتصاد المصري في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر. حيث تعد التنمية المستدامة أحد المسارات الأساسية لأغلب البلدان لا سيما في ظل التوجهات العالمية نحو تبني مرتزقات الاقتصاد الأخضر عبر التحول نحو تنمية اقتصادية تراعي الظروف البيئية فضلاً عن المساهمة في تطور وازدهار المجتمع، ومن هذا المنطلق ومع الاتجاه العالمي المتزايد للاهتمام بآداء المسؤولية

الاجتماعية والبيئية غيرت نظرة أصحاب المصلحة بالقطاع الصناعي من مجرد كونها وحدات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح. حيث أخذ ذلك أبعاداً أخرى تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، وذلك من خلال الإسهام في مشاريع خدمة المجتمع وتنميته، لذلك أصبح من الضروري إدماج البعد الاجتماعي والبيئي في استراتيجية القطاع الصناعي، مما يجعل المسئولية الاجتماعية والبيئية مؤشراً لتقييم مساهمة هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة.

وإنطلاقاً مما سبق تتناول الباحثة متغيرات الدراسة بشيء من التفصيل على

النحو التالي:

أولاً: مشكلة البحث

أظهر رواد الفكر المحاسبي في العصر الحالي إن قطاع الصناعات ب مختلف نشاطه كان الأكثر تأثراً بالتطورات والتقلبات العالمية، والبيئية، وما يسببه من تلوث وأضرار بيئية واجتماعية، جعلت جميع المنشآت المحلية والإقليمية تتجه نحو الاهتمام بهذا القطاع وبجميع الأفراد العاملين به من أجل الاستدامة وتحقيق أداء تنظيمي مستدام، في ظل بيئة عمل ملائمة ومحفزة للأفراد العاملين نحو البقاء والاستمرارية.

ومن هنا جاء هدف هذا البحث بدراسة المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية، وذلك لمعرفة مدى مساهمتها في تطوير وتحسين مستوى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال البعد البيئي، والبعد الاجتماعي، وبناء عليه تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- ١- ما مستوى ممارسة المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية في المنشآة الصناعية المصرية محل البحث؟
- ٢- ما مستوى ممارسة المحاسبة عن المسئولية البيئية في المنشآة الصناعية المصرية محل البحث؟
- ٣- ما مستوى إدراك العاملين لأبعاد التنمية المستدامة في المنشآة الصناعية المصرية محل البحث؟

٤- ما أثر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للعاملين في المنشآة الصناعية محل البحث؟

ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

١- التعرف على مستوى ممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى العاملين بالمنشآة الصناعية المصرية محل البحث.

٢- الوقوف على مستوى ممارسة ابعاد التنمية المستدامة بالمنشآة الصناعية المصرية محل البحث.

٣- معرفة طبيعة أثر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المنشآة الصناعية المصرية محل الدراسة.

٤- التوصل إلى عدد من التوصيات التي يمكن أن تساعد المنظمات الصناعية المماثلة مع المنشآة محل الدراسة في الاستفادة من المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والوصول إلى أهدافها المنشودة.

ثالثاً: أهمية البحث

ويكتسب هذا البحث أهميته من خلال الآتي:

✓ الأهمية العلمية والتي تتمثل في:

- التعرف على المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية وأثرها في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك، داخل المنشآة الصناعية المصرية محل البحث، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين متغيرات البحث بهدف الخروج بنتائج وتصنيفات تقييد مجال التطبيق.

- وتتمكن أيضاً أهمية البحث في أهمية الإفصاح عن المعلومات البيئية للمؤسسات، إذ أنه يوفر المعلومات المالية البيئية الازمة للترشيد في اتخاذ القرارات، كما يبرز مدى التزام المؤسسات بالحفاظ على البيئة وذلك من خلال الأعباء والتكاليف التي تحملها من أجل تحسين أدائها البيئي.

- تظهر ايضاً أهمية هذا الموضوع من الناحية العلمية من خلال المساهمة في سد الفجوة البحثية، حيث تعد الدراسة الحالية من أوائل الدراسات التي تناولت العلاقة بين ابعاد المتغيرات قيد الدراسة بصورة مباشرة وذلك على حد علم الباحثة ✓ **الأهمية العملية والتي تمثل في:**

- تتبع أهمية الدراسة من أهمية مجال التطبيق حيث تعد شركة ابوقير للاسمدة بمنطقة الاسكندرية من المؤسسات الصناعية الهامة والحيوية بمحافظة الاسكندرية والتي حصلت على شهادة الايزو(٩٠٠١،٩٠٠٠) المتعلقة بجودة المنتجات عالمياً، وايضاً حصلت على شهادة(14000) والتي تشير الى المنتجات من السلع والخدمات صديقة البيئة.

رابعاً: الدراسات السابقة

اهتمت دراسة (Liu et al. 2011) بجمع وتصنيف وتقييم المعلومات البيئية المفصح عنها من قبل شركات الحديد الصينية المدرجة في البورصة، والتي تتعلق بالمجالات المرتبطة بـ: الإدارة البيئية؛ الحفاظ على الطاقة؛ التخفيض من الانبعاثات الملوثة؛ مراقبة التلوث؛ اقتصadiات المحافظة على البيئة؛ المحاسبة البيئية. ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك فروق جوهرية في أغلب أشكال وصيغ ومحفوبيات الإفصاح البيئي بالنظر إلى غياب إجراءات وصيغ معيارية وموحدة للإفصاح عن الأداء البيئي للشركات، وأن المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات تبقى بعيدة عن المعلومات التي تعكس الأداء البيئي الحقيقي للشركة بدقة. ولقد أوصت الدراسة على وجوب قيام أقسام حماية البيئة باقتراح نصوص قانونية وتنظيمية تتضمن متطلبات الإفصاح البيئي تسترشد بها الشركات المدرجة في البورصة، مع ضرورة العمل على تفعيل المنافسة على أساس الأداء البيئي بين الشركات لتحسين مستوى إدارة البيئة للشركات.

واستهدفت دراسة كل من (ناصر والخفاف، ٢٠١٢) معرفة مدى اهتمام المنشآت الصناعية بمدينة الموصل العراقية بالقضايا البيئية، وطبيعة التكاليف البيئية التي تتحملها هذه المنشآت وكيف يمكن قياسها محاسبياً، ودورها في تفعيل جودة المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي لمتخذ القرار. ولقد خلصت الدراسة إلى تنامي الوعي

البيئي لدى المنشآت الصناعية بمدينة الموصل وإدراها لأهمية وضرورة تقديم المعلومات التي تعبّر عن الأداء البيئي لمستخدمي القرارات الداخليين والخارجيين، مما يتطلّب وجود نظام محاسبي بيئي يقوم بإمداد الإدارة ومتذكّر القرارات للمعلومات والبيانات المتعلقة بالأداء البيئي مما يدعم المنشأة ويعزّز قدرتها التناصفيّة ويؤثّر على ربحيتها.

كما استهدفت دراسة (Alshareef & Sandhu, 2015) توضيح وقياس العلاقة بين كلّ بعد من أبعاد المسئولية الاجتماعية وأنشطتها من ناحية والأداء المالي والاقتصادي للشركات في المملكة العربية السعودية من ناحية آخر وقد أسفرت نتائج الدراسة الإحصائية عن العلاقات التالية

- فيما يتعلّق بالعلاقة بين أنشطة المجتمع والأداء المالي فإن الإنفاق على الأنشطة الاجتماعية والتعليمية والصحية في المجتمع يؤدّي إلى تحسين الصورة الاجتماعية للشركة وتؤكّد شرعيتها وتزيد من مكانتها وسمعتها مما يزيد من فرصتها في تحقيق مزايا تنافسية تؤدي في النهاية إلى النجاح في الأداء المالي والاقتصادي.
- فيما يتعلّق بأنشطة البيئة فإن الدراسة أسفرت عن علاقة موجبة بين أنشطة البيئة من جانب الشركة وأداؤها المالي.
- فيما يتعلّق بالأنشطة الاجتماعية تجاه العاملين فإن هذه الأنشطة تزيد من جودة العاملين ودرجة إدراكيهم للمسؤولية بما يخلق للشركة مزايا تنافسية تتعكس إيجاباً على الأداء المالي.
- كذلك أوضحت الدراسة وجود علاقة موجبة بين أنشطة المسئولية الاجتماعية تجاه المساهمين والأداء المالي.
- أيدت الدراسة وجود علاقة موجبة بين أنشطة المسئولية الاجتماعية المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأداء المالي.

كما بحثت دراسة (Reklitis et al., 2018) في تأثير تصورات الموظفين لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) لمنظمتهم على المواقف المتعلقة بالعمل. ركزت

الدراسة من خلال المسح الميداني على موظفي خدمات إدارة لوجستيات الموانئ اليونانية. بناءً على الحاجة الفائلة بأن تصورات الموظفين لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات قد تكون مرتبطة بشكل كبير بالمواصفات والسلوكيات والأداء في مكان العمل، من خلال فحص جانبيين من جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات (الاجتماعية والبيئية) والعديد من المواقف المتعلقة بالعمل مثل: (الأداء الوظيفي، ورضا الموظفين، والالتزام التنظيمي وOCBI وOCBO). وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات المختلفة تمارس تأثيرات مباشرة انتقائية على مواقف موظفين محددين، بينما يتم أيضاً مناقشة الآثار الإدارية على مساعلة الشركات وشفافيتها. على الرغم من أن الدراسة تستند إلى دراسة حالة لمنظمة خدمات إدارة لوجستيات الموانئ في اليونان، فإن الظواهر التنظيمية قيد التحقيق تقدم أدلة مثيرة للاهتمام يمكن تطبيقها على سياقات وطنية وتنظيمية أخرى.

في حين اهتمت دراسة (Feng et al., 2018) بدمج نظريات أصحاب المصلحة والوكالة لاستكشاف العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) والتنمية المالية المستدامة من خلال النظر في التأثير المعتدل لهيكل الملكية. بعد التحليل التجريبي، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً، يتأثر الأداء الاقتصادي قصير الأجل وطويل الأجل بشكل إيجابي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يؤدي إلى التنمية المالية المستدامة.

ثانياً، يتم تعديل تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء الاقتصادي قصير الأجل من خلال هيكل الملكية. قد تؤدي الملكية المركزية المفرطة إلى قرارات لا ترضي جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين وقد تقلل من التأثير الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء الاقتصادي.

أخيراً، اقترحت الدراسة أن تولي شركات الطاقة الصينية مزيداً من الاهتمام لتحسين المسؤولية الاجتماعية للشركات للحفاظ على الأداء الاقتصادي الجيد وتطوير ميزة تنافسية مستدامة. وفي الوقت نفسه، يجب على الشركات تحسين ترکيز الملكية لتجنب إضعاف الآثار الإيجابية للمسؤولية الاجتماعية على الأداء الاقتصادي قصير الأجل.

وتناولت دراسة (جازية، ٢٠١٨) أثر الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة في الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة عن مؤشرات الأداء الاقتصادي ساهم في تحديد شكل التقرير وتكتيفه والعائد منه ويساعد في نشر تقرير الاستدامة، كما أن الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة كمؤشر من الأداء الاقتصادي كان حافزاً لزيادة الأرباح وحجم أصول البنوك وتحديد شكل تقرير الاستدامة الثلاثي وتكتيفه والعائد منه وخدمة مؤشرات الأداء الاقتصادي للدولة مما يقلل من مخاطر القرارات الاستثمارية.

كما استهدفت دراسة (عمار، ٢٠١٨)، التعرف على أهمية وطرق الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية وأثر ذلك على الأداء المالي والتشغيلي في البنوك المصرية، وكذلك التعرف على العلاقة المتبادلة بين الأداء المالي والتشغيلي والمسئولية الاجتماعية والأخلاقية والتنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة، والمجتمع، والعاملين، والعملاء، والأداء المالي والتشغيلي، كما ان تطبيق المسئولية الاجتماعية يؤدي إلى استغلال الموارد المتاحة بشكل افضل وبما يساعده في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

كما أشارت دراسة (روانى، ٢٠١٩) إلى المراجعة البيئية كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث استهدفت هذه الدراسة توضيح أهمية المراجعة البيئية للمؤسسات الصناعية كوسيلة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى ان أسباب التلوث البيئي ناتج عن عدم التزام المنشآت بالمسؤوليات البيئية، وإن المراجعة البيئية أصبحت أداة لمراجعة مدى مساهمة المنشآت في تحقيق التنمية المستدامة.

واهتمت دراسة (Buatty.2019) بالتعرف على مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي والبعد الاجتماعي والبعد الحكومي لبنوك الاتحاد الأوروبي المدرجة بالبورصة، وكذلك أثر مستوى الإفصاح عن ابعاد التنمية المستدامة على الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن البعد البيئي بشكل كل على ابعاد الأداء المالي بينما كان الإفصاح عن البعد الاجتماعي له

تأثير عكسي على الأداء المالي بمقاييسه الثلاثة، فيما يتعلق بالبعد الحكومي للشركات كان له تأثير جزئي.

وفي ضوء ما تم عرضه من الدراسات السابقة يمكن للباحثة استخلاص النتائج التالية:

- (١) يعتبر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية من العناصر الإيجابية التي تحقق العديد من الفوائد والمزايا للمنشأة التي تقوم بذلك الممارسات، وقد تعددت جهود البحث والدراسات السابقة وتعددت وتبينت معها النتائج حول أثر الإفصاح عن ممارسات المسئولية الاجتماعية والبيئية على أداء المنشأة، فهناك من خلص إلى أن ممارسة المسئولية الاجتماعية والإفصاح عنها ما هو إلا تكلفة لا لزوم لها تؤثر بالسلب على الأرباح مما يجعلها تؤثر بالسلب على حقوق المساهمين.
- (٢) أن أنشطة المسئولية الاجتماعية والبيئية والإفصاح عنها أصبحت من المسائل الاستراتيجية للمنشأة وأنها أصبحت إحدى عناصر الحوكمة الجيدة.

(٣) أظهرت هذه الدراسات أهمية تبني مفهوم التنمية المستدامة للمنشأة على مستوى الدراسات العربية والأجنبية، لما له من دور بالغ الأهمية في تحقيق فوائد ومكاسب كبيرة تجعلها في قمة الهرم التنافسي حيث أن تبني المنشأة لهذا المفهوم من خلال الإفصاح عنها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يؤدي إلى زيادة أرباحها وتحسين سمعة المنشأة مع الحصول على ميزة تنافسية مستدامة مع الحفاظ على الموارد للأجيال الحالية والمستقبلية.

(٤) تناولت الدراسات السابقة المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية في القطاع الصناعي والخدمي من جوانب شتي إلا أن هذه الدراسات لم تتناول دور المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية في القطاع الصناعي كمدخل للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما ستحاول الدراسة الحالية تقديمها.

خامسًا: فرضيات البحث

في ضوء مشكلة الدراسة قامت الباحثة بطرح الفرضية العامة والتي تتصل على أنه (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين

ابعاد المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المنشأة محل البحث)

ولاختبار هذه الفرضية تم طرح الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بالمنشأة الصناعية المصرية محل البحث.

الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين المحاسبة عن المسئولية البيئية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بالمنشأة الصناعية المصرية محل البحث.

سادساً: منهجية البحث

فى سبيل تحقيق هدف البحث سوف تقوم الباحثة بالاعتماد على كلاً من منهجي البحث الاستقرائي والاستباطي، حيث تقوم بدراسة وعرض البيانات والمعلومات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، كما يتم عمل دراسة ميدانية من خلال المقابلات الشخصية وتوزيع قائمة استبيان على العاملين بشركة ابو قير للاسمدة، كوسيلة وأداة لجمع البيانات من أجل استخدامها فى عملية التحليل الإحصائي لإثبات مدى صحة أو عدم صحة فروض البحث وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل تلك البيانات واختبار فرضياتها، وذلك من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

- ١- **الوسط الحسابي:** لقياس متوسط إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة.
- ٢- **الانحراف المعياري:** لقياس مستوى التشتت في إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة.
- ٣- **الأهمية النسبية:** لتحديد نسبة الأهمية في إجابات أفراد العينة.
- ٤- **معامل الارتباط:** لقياس الارتباط بين متغيرات الدراسة حول إجابات أفراد العينة.
- ٥- **نموذج الانحدار الخطى البسيط والمتردج:** لاختبار الفرضيات وقياس العلاقة بين المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة في المنشأة الصناعية محل البحث.

مجتمع وحجم عينة البحث: يتكون مجتمع البحث من العاملين في شركة ابو قير للاسمدة والصناعات الكيماوية في محافظة الاسكندرية، والبالغ عددهم (٣٠٠٠) مفردة ، ونظرأً لكون مجتمع البحث يتكون من طبقات تجعله مجتمعاً غير متجانس من حيث بعض خصائص مفرداته (ادرياس، ٢٠٠٨)، فإنه يمكن تقسيم هذا المجتمع وفقاً للفئات الوظيفية على حدة، بما يحقق التجانس بين مفردات كل طبقة وبناء على ذلك اعتمدت الدراسة الحالية في تحديد حجم العينة على أسلوب العينة العشوائية الطبقية من خلال القانون التالي للعينة لتكون مماثلة لمجتمع الدراسة تمثيلاً صحيحاً، وذلك بالاعتماد على المعادلة التالية : (Richard et al , 1996)

$$n = \left(Z_{\alpha/2} \right)^2 \times \frac{P(1 - P)}{D^2}$$

حيث إن:

حجم عينة البحث	:	N
القيمة المستخرجة من جدول التوزيع	:	$Z_{\alpha/2}$
القياسي المعياري بمعامل ثقة ٩٥% وهي ١.٩٦	:	
نسبة عدد المفردات التي يتواجد بها	:	P
الخصائص محل البحث في المجتمع وقد استخدمت الباحثة $P = 0.50$ حيث يكون تباين المجتمع أكبر ما يمكن.	:	
حدود الخطأ المشاهد المسموح به وقد استخدمت الباحثة حدود خطأ = ٥%	:	D

وبتطبيق المعادلة السابقة يتضح أن:

$$n = (1.96)^2 \times \frac{0.50 \times 0.50}{(0.05)^2} = 384$$

توزيع عينة البحث:

اختيرت عينة عشوائية طبقية من العاملين في المنشآة الصناعية محل البحث (٣٨٤) مفردة يمثلون جميع الأفراد العاملين (المديرون، رؤساء الأقسام، ونوابهم، الموظفين) فيما عدا العمالة التي تم الاستعانة بها من مصادر خارجية مثل عمال

البوفيه وافراد الامن، وذلك لعدم ارتباطهم بمتغيرات البحث. وقد تم توزيع مفردات العينة على العاملين في المنشأة محل البحث وفقاً لمعادلة التوزيع المناسب لتقديم حجم العينة ووفقاً لكل فئة باختلاف التقسيم الإداري لها (الصياد ومصطفى، ١٩٩٣).

ن - أ = ن - $\left(\frac{n}{N}\right)$ ، حيث (ن -) ، وتمثل حجم العينة المطلوب توزيعها بشكل متاسب وبلغ عددها (٣٨٤) مفردة، (ن - أ) عدد العاملين بكل فئة، (ن) تمثل إجمالي عدد العاملين بالشركة محل البحث (مجتمع البحث)،

أداة البحث:

اعتمد البحث على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والبيانات من عينة الدراسة. وبغرض التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات تم اللجوء إلى تفريغ إجابات أفراد العينة وفق مقياس ليكرت ذو الخمس درجات في المحاور الثلاثة للاستبانة (المؤولية عن المحاسبة الاجتماعية والبيئية، التنمية المستدامة، البيانات الديموغرافية)، وقد وزعت (٣٨٤) استبانة بمعدلات مختلفة لكل فئة على حدة، إلا أن المسترجع منها بلغ (٣٦٥) استبانة بنسبة (٩٥٪) من إجمالي الاستبيانات، واستبعدت منها عدد ثلاثة (٣) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل، ليصبح العدد الذي خضع للتحليل (٣٦٢) استبانة وهي تمثل (٩٤.٢٧٪) من إجمالي الاستبيانات الموزعة، ولمعرفة ثبات أدلة القياس وحتى تكون صالحة مما اختلف الفترة الزمنية للبحث، فقد تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، الذي بلغت قيمته (٩٥٪) وهي نسبة عالية جداً، كما أن اختبار العلاقة بين متغيرات البحث دلت على العلاقة القوية بينهما حيث بلغ معامل الارتباط سبيرمان (٨٦.٩٪) عند مستوى معنوية (٥٪)، وهذا يدل على ارتفاع نسبة مصداقية مقياس البحث والثبات.

أساليب جمع البيانات:

- (١) **الجانب النظري:** وتم الاعتماد على الكتب والمقالات العلمية المنشورة لاستكمال الجانب النظري.
- (٢) **الجانب العملي:** وقد تم جمع البيانات من خلال:

- البيانات الكمية التي تخص متغيرات البحث، تم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية المنشورة لشركة ابو قير للاسمدة.
- تصميم استبانة خاصة تتعلق بتوجهات الشركة نحو المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية ومدى مساهمتهم في تحقيق التنمية المستدامة بالاستفادة من الدراسات السابقة والمصادر النظرية . واشتملت على جزئيين الأول يختص قياس اتجاهات العينة المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية والثاني يتعلق بمحددات التنمية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة واستخدم مقياس ليكرت الخماسي في قياس فقرات الاستبانة وتراوح المقياس بين(5) للإجابة اتفق تماما (1) للإجابة لا اتفق تماما.

المتغيرات والإطار العام للدراسة:

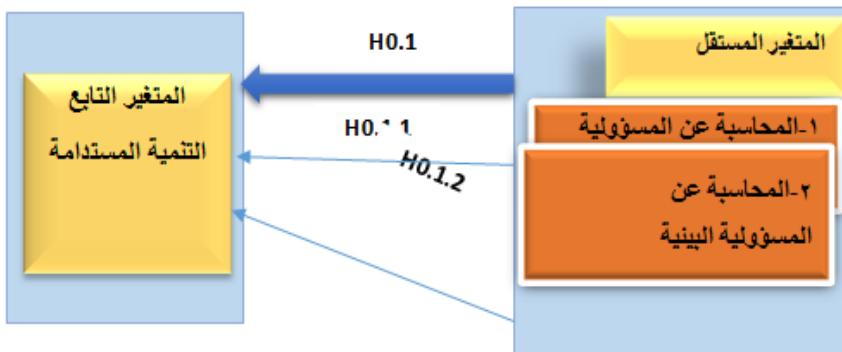
لجأت الدراسة إلى معالجة هذه المشكلة، من خلال الاعتماد على معرفة تأثير عناصر المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة داخل المنشأة الصناعية محل الدراسة، لذلك فقد اعتمدت الدراسة الحالية على المتغيرات الآتية:

المتغير المستقل: المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية

المتغير التابع: التنمية المستدامة ويتفرع إلى:

١-البعد البيئي. ٢ - البعد الاجتماعي. ٣-البعد الاقتصادي.

ويوضح الشكل رقم (١) التالي الإطار العام للدراسة:



شكل رقم (١)

حدود البحث: ولقد قامت الباحثة بوضع حدود للبحث على النحو التالي:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على دراسة حالة شركة ابو قير للاسمدة في منطقة الاسكندرية دون غيرها من المنشآت الصناعية على مستوى جمهورية مصر العربية.
- **الحدود الزمنية:** تم اجراء الدراسة الميدانية في الفترة الزمنية من ٢٠٢١/١٠ إلى ٢٠٢٢/١
- **الحدود الموضوعية:** يعالج هذا البحث موضوعاً من مواضيع العلوم الاجتماعية والمتمثل في المسؤولية الاجتماعية والبيئة ومشاكل التلوث، إلا أنه ركز عليه من الجوانب المالية والمحاسبية لمختلف المشاكل الاجتماعية والبيئية والآثار الاقتصادية الناجمة عنها، وذلك بهدف التعرف عن قدرة المؤسسات الصناعية في الإفصاح عن معلوماتها المحاسبية الاجتماعية والبيئية من أجل تحسين أدائها بطريقة مستدامة.

سابعاً: الإطار النظري

المبحث الأول: المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية

أولاً: المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية

لقد شهد مفهوم المحاسبة الاجتماعية تحولا نحو مفهوم أوسع للمسئولية الاجتماعية والذي تعددت فيه وجهات النظر حتى اتسع هذا المفهوم ليشمل مهام المنشأة المتعلقة بالبيئة والمجتمع والعاملين والعملاء وغيرها من ممارسات المسئولية الاجتماعية.

لذا قدم الفكر المحاسبي والإداري تعاريف متعددة للمسئولية الاجتماعية فقد عرفتها اللجنة الأوروبية للمسئولية الاجتماعية والبيئة بأنها مفهوم تقوم المنشآت بمقتضاه بتحقيق التكامل بين الأمور الاجتماعية والبيئية من ناحية، والأنشطة التشغيلية التي تقوم بها المنشأة من ناحية أخرى وكذلك في تفاعلها مع الأطراف ذوي المصلحة وبطريقة اختيارية (European Commission, 2014).

فالمسئولية الاجتماعية للمنشأة تمثل مدى التزامها بأنها تسلك سلوكاً أخلاقياً يمكن أن تساهم من خلاله في التنمية المستدامة بالعمل مع كافة الأطراف ذوي المصلحة لتحسين حياة المواطنين وبوسائل تحقق جودة أنشطة المنشأة وتحقق التنمية المستدامة للمجتمع ككل (Calveras et al., 2007).

وأشارت دراسة (Khan et al. 2013) إلى العديد من المزايا والفوائد التي تتحققها المنشأة/المؤسسة التي تلتزم بالمسئولية الاجتماعية، وذلك على النحو التالي:

- استغلال الموارد حيث تعمد المنشأة إلى استغلال الموارد المتاحة لديها لحل المشاكل الاجتماعية.

- ضمان البقاء والاستمرار في مزاولة النشاط حيث أن مزاولة المنشأة لمسؤوليتها الاجتماعية يجعلها تحصل على شرعيتها وسبب وجودها واستمرارها.

- تحقيق مصالح المنشأة في الأجل الطويل وذلك في شكل تحقيق المصالح المالية لكافة الأطراف ذوي المصالح حيث ينعكس الالتزام بالمسئولية الاجتماعية على أدائها المالي.

- تجنب التدخل الحكومي والذي يكلف المنشأة مخالفات وعقوبات.

► تحقيق مزايا تنافسية مستدامة، وتحقق تلك المزايا التنافسية المستدامة للمنشأة نتيجة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والذي يمكن اعتباره شكل من أشكال تميزها عن باقي المنافسين (Hillman & Kein, 2001).

عوامل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

صنفت دراسة (Dagiline, 2010: 198) ماهية العوامل التي يجب أن يتكون منها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مبنية إلى أربعة أنواع من العوامل متمثلة في:

١. النشاط البيئي **Environmental activity** والذي يتمثل في:

- المعلومات المتعلقة بالبيئة: فالمنشأة الصناعية تؤثر غالباً على النظام البيئي وهكذا فإنه يجب أن تقصح عن أنشطة حماية البيئة مثل الرقابة على تلوث البيئة والمشاركة في البرامج البيئية.

- الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تنمية البيئة التي تعمل بها المنشأة.

٢. نشاط الموارد البشرية **Human Resource activity** حيث تهدف إدارة الموارد البشرية في أي منشأة إلى خلق نظام للدowافع والتحقق من توافق مناخ عمل مناسب والعناية بصحة العنصر البشري، وذلك بالإضافة إلى مستوى العماله من المقيمين بالبلد وتوفير ظروف مناسبة للتعليم والتدريب واحترام حقوق الإنسان كما هي موضحة على مستوى المجتمع ككل.

٣. النشاط المجتمعي **Community activity** وهذا النشاط يعبر عن مساهمة المنشأة في مبادرات الرعاية الصحية والأنشطة الخيرية والمساعدات لتعليم الأطفال، وتحسين ظروف العمل وبيته للأفراد غير القادرين والاشتراك والمساهمة في برامج التأهيل.

٤. نشاط المنتجات **Product Activity** ان الاهتمام بأنشطة خلق وتطوير المنتجات، جاء نتيجة حدة المنافسة الناتجة من قوة عملاء المنشأة المؤثرة، ومن ثم فإن الإفصاح عن نشاط المنتجات بسبب تعدد الاختيارات أمام العملاء في سوق يتصف بالمنافسة وتعدد المنتجين، يؤدي إلى جعل هناك حاجة لدى المنشأة لاكتساب ولاء العملاء والمحافظة عليهم وإقبال المستهلكين على المنتجات صديقة البيئة. كذلك لأغراض

تطوير والمحافظة على سمعة العلامة التجارية وكذلك تأكيد درجة أمان المنتجات وتأكيد جودتها وإيجابية أثر استهلاكها على البيئة وعدم حدوث أضرار عنها للأفراد أو المجتمع بصفة عامة.

معوقات تطبيق المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية:

هناك مشكلات كثيرة تظهر على مستوى محاسبة المسئولية الاجتماعية والمتمثلة في:

١. هناك وجهي نظر متعارضتين الأولى اقتصادية، والثانية محاسبية حول اختلاف التفسيرات المتعلقة بمفهوم التكاليف الاجتماعية وكيفية قياسها؛
٢. هناك صعوبة في فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية نظراً للتشابك الكبير بينهما؛
٣. نظراً لصعوبة قياس العوائد الاجتماعية نقدياً، مما قد يتربّط عليه جعلها أكثر تعقيداً من مشكلة قياس التكاليف الإجمالية لأنها قد تحقق لأطراف من خارج المنظمة أو من داخلها أو كليهما؛
٤. من الصعب قياس تكاليف الأداء الإجمالي ومقارنتها بالمنفعة الإجمالية التي يمكن للمنظمة اكتسابها نتيجة هذه التضحيّة؛
٥. لأن بعض العوائد لا يمكن إخضاعها لقياس النقيدي في المدى القصير، حيث أنها لا تظهر إلا بعد فترة زمنية طويلة، فإنه يؤدى إلى ظهور صعوبات عند قياس التكاليف الاجتماعية خلال مدة معينة وتحديد علاقتها بالمنافع الاقتصادية المتولدة عن هذه التكاليف خلال نفس المدة.

وبناء على ما سبق تخلص الباحثة ما يلي:

على الرغم من أنه لا يوجد اتفاق ضمني بين الاقتصاديون والمحاسبون على تعريف واحد للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية، إلا أنه اهتم الفكر المحاسبي نتيجة للنقاوت في مفهوم المسئولية الاجتماعية بالاتفاق نحو الفكرة الأساسية لمفهوم، وهي أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تقوم على نظرية العقد الاجتماعي، حيث أن المنشأة ترتبط بعلاقة صريحة أو ضمنية مع المجتمع، مما قد يتربّط عليه قيامها بوظيفتين هي الإنتاج والتوزيع

و هنا يلزم المنشأة بضرورة استخدام الموارد بكفاءة عالية وتوزيعها على المجتمع بعدلة وبالتالي التزامها بالعقد الاجتماعي نصاً ومضموناً.

ومن هنا تعرف الباحثة المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية: بانها عبارة عن فرع محاسبي جديد يتضمن الآثار والتنتائج الاجتماعية امتداداً لمجال المحاسبة لتنطيطه الأداء الاجتماعي للمنشأة بالإضافة للأداء الاقتصادي وما يتطلبه ذلك من تطوير وسائل وأساليب القياس المعتمدة في المحاسبة التقليدية من أجل إجراء التحليل وتقديم الحلول الملائمة للظواهر والمشاكل ذات الطبيعة الاجتماعية.

وفي ضوء ما تقدم تلخص الباحثة اهم العناصر الازمة لتطبيق المسئولية الاجتماعية داخل المنشأة فيما يلى:

- وجود مسؤولية على المنشأة والالتزاماتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وبالتالي قبل تحمل هذا الالتزام بشكل فعال؛
- يتوجب على المنشأة تعويض المجتمع بما تستنفذه من الموارد العامة في نشاطها الاستغلالي التشغيلي
- يتوجب على المنشأة توفير المعلومات وإعداد التقارير الاجتماعية التي تعكس التزام المنشأة بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي وتعني به إعلام الأطراف الاجتماعية المختلفة ذات الصلة بالنتائج المتعلقة بأدائها الاجتماعي.
- ضرورة اطلاع المجتمع على مدى تنفيذ المنشأة لالتزاماتها تجاهه وذلك ضمن الأسس والمبادئ المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية.

ثانياً: المحاسبة عن المسئولية البيئية

لقد تزايد الاتجاه نحو الإفصاح عن الأداء البيئي، وإدخال المحاسبة البيئية ضمن الإطار العام للنظام المحاسبي نتيجة لاهتمام التنظيمات الحكومية والأهلية بالبيئة والتنمية المستدامة، والضغوط التي تمارسها الهيئات الدولية والمهنية والأكademie على المؤسسات والدول بشأن البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة.

ومن هنا بدأ الاهتمام من قبل المحاسبين بالبيئة بعد أن ظهرت الجوانب السلبية في استغلالها وقد ظهرت عدة مسميات في مجال المحاسبة تشير إلى هذا الجانب منها:- المحاسبة الخضراء، -المحاسبة من أجل التنمية المستدامة، المحاسبة البيئية، وأيا كانت التسمية فإنها تعني شمول وتكامل عملية القياس والإفصاح المحاسبي للأنشطة والبرامج التي تؤثر في البيئة والتي تمارسها الوحدات المحاسبية.

كما عرف كل من (Letmathe & Doos، ٢٠٠٠) المحاسبة عن المسئولية البيئية على أنها "النظام المحاسبي الممتد للنظام المحاسبي التقليدي والمبني على تحليل النتائج وسبل حدوث التكلفة لتحديد وتعيين أثر التكاليف البيئية التي تسببت فيها الوحدة الاقتصادية".

بينما عرفها كل من (فارس وضيوفى، ٢٠١١) بأنها تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام معلومات البيئة الناتجة من ذلك في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ (من يلوث يدفع). وقد عرفت الوكالة الأمريكية لحماية البيئة (EPA) عام ١٩٧٥ المحاسبة البيئية : بأنها "تعريف وتحديد وتجميع وتحليل والإفصاح عن معلومات التكاليف البيئية والاعتماد عليهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية (تونسي وبورنان، ٢٠١٧).

خلاصة القول ان المحاسبة البيئية: تمثل أداة تمد المستفيدين بالمعلومات المحاسبية ومتخذي القرارات بمعلومات التكاليف المتعلقة بالنواحي البيئية لإعطاء صورة كاملة عن أداء المنشأة، بحيث تضم بيانات تتعلق بالأداء البيئي إلى جانب البيانات والمعلومات المتعلقة بالنواحي المالية، وهي أيضاً تكمن في وضع إطار مقترن لقياس التكاليف البيئية وبيان أهمية قياس التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال إعداد القوائم المالية وفق المعايير والأسس المحاسبية، بحيث تتضمن هذه القوائم معلومات للأثار البيئية لمساعدة المستفيدين من هذه القوائم كالمستثمرين والدائنين وحملة الأسهم.

مبررات الاهتمام بالمحاسبة عن المسئولية البيئة: لقد تزايد الاتجاه نحو الإفصاح عن الأداء البيئي، وإدخال المحاسبة البيئية ضمن الإطار العام للنظام المحاسبي نتيجة

لاهتمام التنظيمات الحكومية والأهلية والهيئات الدولية والمهنية والأكاديمية بالبيئة والتنمية المستدامة وذلك لاعتبارات التالية:(طفى، ٢٠٠٥ : ص ٤١)

- أهمية البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة.

- الضغوط التي تمارسها العديد من الهيئات المهنية والمنظمات الدولية.

- اهتمام الدراسات النظرية والتطبيقية بالبيئة والمحاسبة عنها.

- حتمية المحاسبة البيئية بموجب القوانين الدولية وال محلية.

كما ترجع نشأة المحاسبة البيئية إلى مجموعة من الضغوط التي مارستها المنظمات الدولية على المؤسسات من أجل الاهتمام بقضايا البيئة والموضحة على النحو التالي (تهامي، ٢٠١١):

► **ضغط سلسة القيمة:** وهي الضغوط التي تمارسها الشركات كبيرة الحجم على مورديها لحثهم على الالتزام بنظم الإدارة البيئية الصادرة عن منظمة التوحيد القياسي ISO للمنتجات.

► **ضغط الإفصاح:** وهي الضغوط التي يمارسها الأطراف أصحاب المصلحة على المؤسسات من أجل ضرورة الإفصاح عن الأداء البيئي في التقارير المالية السنوية، أو الإفصاح اختياري في تقارير الأداء البيئي للمؤسسة وفقاً لما يعرف بمبادرات الإفصاح العالمية.

► **ضغط مالية:** وهي تلك الضغوط المتولدة من نمو الوعي العالمي بالمسؤولية الاجتماعية للاستثمارات ونظم تصنيف الاستثمارات في هذا المجال مثل مؤشر داو جونز المستدام.

► **ضغط قانونية:** وهي تلك الضغوط التي تمارسها الجهات الرقابية والقانونية بالدول المختلفة لتقليل معدلات استخدام المؤسسات للمواد الخطيرة والسماء أو الملوثة للبيئة، وكذلك تقليل معدلات ابتعاث الغازات السامة.

► **الضغط الضريبية:** وهي قيمة الضرائب التي تفرضها الحكومات على استخدام المواد الضارة بالبيئة مثل ضريبة الكربون وغيرها من الضرائب المماثلة التي تهدف إلى الحد من الأضرار بالبيئة.

► **الضغوط التجارية والاتفاقيات الدولية:** للحد من التلوث البيئي مثل بروتوكول كيو. أهداف المحاسبة البيئية: تعتبر المحاسبة البيئية وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تم تلخيصها فيما يلي: (لطفي، ٢٠٠٥: ص ٤١)

- ١- إعداد بيانات عن المبيعات والتكاليف الإجمالية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها لكل فترة مالية، مما يؤدي إلى متابعة الشركة لتطوير هذه النفقات من فترة إلى أخرى واتخاذ القرارات المناسبة.
- ٢- إعداد التقارير عن النفقات البيئية لتوضيح مدى التزام الشركة بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية.
- ٣- توضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة لضمان الاستمرارية.
- ٤- إظهار المنافع والوفرات البيئية التي خصصتها الشركة في كل فترة مالية.

صعوبات تطبيق المحاسبة عن المسئولية البيئية:

١. العديد من الموارد ليس لها اسعار محلية او عالمية؛
٢. عدم توافر نظام للمعلومات البيئية؛
٣. عدم السيطرة على الموارد البيئية، وعدم وجود معيار دولي للمحاسبة البيئية؛
٤. عدم وجود الاهتمام الكافي لدى العامة او متخد القرار لمواضيع البيئة والمصادر الطبيعية بشكل عام والحسابات البيئية، ووجود مشاكل لها اولويات أكثر من البيئة والمصادر الطبيعية.
٥. اختلاف الثقافات وأثرها على تطور الاتصالات بين المحاسبة والمهن الأخرى.
٦. صعوبة الحصول على معلومات التكاليف البيئية من السجلات المحاسبية: النظم المحاسبية لا تحتوي بشكل عام على معلومات تخص التكاليف البيئية المستقبلية رغم أنها قد تكون ذات أهمية نسبية على نشاط المنظمة، وذلك بسبب أن النظم المحاسبية غالبا تكون ذات طبيعة تاريخية، إضافة إلى أنها تفتقر إلى التكاليف البيئية غير الملحوظة. على سبيل المثال: التكاليف المترتبة عن الأداء البيئي الضعيف، مما قد يؤدي إلى خسارة بعض المبيعات بسبب اهتمامات الزبائن، كذلك

الخسائر الناجمة عن عدم القابلية للدخول إلى السوق المالي والتأميني يسبب
الحساسية للقضايا البيئية.

٧. عدم اكتمال المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية: حيث أن قرارات
المشروعات الاستثمارية التي تخص اختيار المواد وتشعير المنتجات وتشكيله
المنتجات ستعاني من عدم توفر المعلومات البيئية الشاملة المتكاملة في الوقت
المناسب بالرغم من أهمية هذه القرارات المستقبلية التي تشكل تحديات محددة
لأوضاع غير مؤكدة.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة

١) تطور ومفهوم التنمية المستدامة

يمثل مفهوم التنمية المستدامة نقلة جذرية عن المفهوم التقليدي للتنمية حيث
تجاوزت حاجات الجيل الحالي إلى الاهتمام بالمحافظة على حاجات أجيال المستقبل، لذا
تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق سبعة عشر هدفاً ترتبط أهمها بالمناخ والموارد
الطبيعية والتعليم والصحة والاقتصاد والصناعات وهي تعكس جميعها في تحسين
حياة أفراد المجتمع دون استنزاف الموارد بالحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

وفي هذا الإطار بدأت البلدان بالتحول نحو مفهوم الاقتصاد الأخضر وهو نموذج
جديد للنمو الاقتصادي ويركز على إدراج الاعتبارات البيئية في كل مرحلة من
مراحل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وصياغة السياسات وبما يساهم في الحد من الفقر
وتحقيق الرفاهية (Askwa.2013:3) بحيث يعطي وزن متساوٍ للتنمية الاقتصادية
والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، (16 ، 2016 ، UNDIP) واعتمدت قمة
التنمية المستدامة أجندة لما بعد عام(2015)، للانتقال بالعالم نحو مسار قوامه
الاستدامة وحماية كوكب الأرض من التدهور واتخاذ إجراءات بشأن تغيير المناخ
وضمان تمتع الجميع بحياة أفضل وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي
وتحشيد كل الوسائل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

هذا وقد أكد (Darwish. 2015) على أن التعريف الأكثر انتشاراً للتنمية المستدامة هو أنها "نلبية احتياجات الأجيال الحاضرة بدون التأثير أو المساس في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها من الموارد المتاحة.

بالإضافة إلى أن إدخال البعد البيئي ساهم في تغيير التوجه في الاقتصاد من مجرد الاهتمام باستغلال الموارد الاقتصادية وإشباع الحاجات الإنسانية إلى التركيز على الإبعاد البيئية وحاجات الأجيال المستقبلية والتحول من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة (عبد الرسول، ٢٠١٧، ٣).

كما تعرف بأنها عملية مستمرة تهدف إلى استثمار موارد المجتمع بما يحقق رفاهية الأفراد (أبو النصر ومحمد، ٢٠١٧: ٦٧). فمفهوم التنمية المستدامة يعني العملية التي تهدف لتحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية عبر استغلال الموارد المتاحة مع الحرص على احتياجات الأجيال القادمة (أبو النصر ومحمد، ٢٠١٧، ٨١) وأشار (Klarin, 2018:68) بأن التنمية المستدامة تعنى خطط وسياسات وبرامج وأنشطة يتم تنفيذها عبر المؤسسات والحكومات والمنظمات غير الحكومية، أما الاستدامة فهي تعني القدرة على الحفاظ على الموارد، أو استمرارية العمليات عبر الوقت.

وتعرف أيضاً بأنها سلوك عقلاني وإدارة كفؤة للموارد والتي تسمح بأقل تأثير سلبي على البيئة بما يسمح بضمان طويل الأجل للموارد (Klarin. 2018:67) وبناء على ما تقدم توصلت الباحثة إلى أن التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة: يعني تبني المنشأة الصناعية استراتيجية الاستدامة الموجهة نحو العملاء والمجتمع من خلال تبني ودمج العناصر البيئية والاقتصادية والاجتماعية وترابطها، من أجل تعظيم رفاهية الفرد في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.

٢) مبادئ التنمية المستدامة:

انه حسب ما ورد من خلال تقرير ريو دي جانيرو (والذي صدر عن المؤتمر الذي عقده الأمم المتحدة عام ١٩٩٢م) يوجد عدة مبادئ للتنمية المستدامة ممثلة في: (Anthony et al., 2005)

- ١- العدالة بين الأجيال والأمم والمشاركة الفعالة لكل أفراد المجتمع كل حسب مسؤوليته.
 - ٢- سهولة الحصول على المعلومات للجميع لأجل اتخاذ القرارات السليمة.
 - ٣- حماية البيئة من خلال مبدأ الوقاية والتطبيق المستمر لمبدأ الاحتياط.
 - ٤- تطبيق مبدأ الملوث / المستعمل / الدافع.
 - ٥- الشراكة الدولية والوطنية وال محلية.
 - ٦- إدماج المفاهيم البيئية والاقتصادية والاجتماعية في اتخاذ القرارات المحاسبة وغيرها.
- ٣) أبعاد التنمية المستدامة:**

لقد اتفقت معظم اراء الباحثين والأكاديميين على ان مفهوم التنمية المستدامة يستند على ثلات أبعاد أساسية والتي تتمثل في الآتي: (Klarin,2018:68) (الغامدي،٢٠٠٦):

- أ- **البعد الاقتصادي**: تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، وفي ظل محدودية الموارد لن يتحقق هذا المعنى إلا بتوفير العناصر التالية
 ١. توفر عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية.
 ٢. رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية.
 ٣. زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج، لزيادة معدلات الدخل الفردي وتنشيط التغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات.

ب- البعد الاجتماعي: يشمل المكونات البشرية والعلاقات الفردية والجماعية وما تقوم به من جهود تعاونية أو ما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات، وتتمثل اهم عناصر هذا البعد في :

١. الحكم الرشيد المتمثل في نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني.
٢. التمكين : ويقصد به توعية المجتمع بضرورة الإسهام في بناء وتعينة طاقاته من أجل المستقبل.

٣. الاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه، ومتضامن في مسؤولياته.
ت- **البعد البيئي**: ويركز على حسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الفرد، دون إحداث خلل في مكونات البيئة، وذلك لن يتحقق إلا بالاهتمام بالعناصر التالية :

١. التنوع البيولوجي المتمثل في البشر، النباتات والغابات، الحيوانات والطيور والأسماك.
٢. الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة المتعددة والناضبة.
٣. التلوث البيئي الذي يخل بصحة الكائنات الحية.

ومن خلال الأبعاد السابقة يمكن القول : أن التنمية المستدامة تقوم على عناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتدخل فيما بينها تدخلاً كبيراً من أجل تحقيق الأهداف المنشودة لتحقيقها.

ثامناً: الدراسة الميدانية

١) التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على متغيرات البحث

- **المتغير المستقل (المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية)**: وقد جاءت نتائج التحليل الخاصة بأبعاد المتغير المستقل (المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية) في جدول رقم (١) على النحو الآتي:

الجدول رقم (١)

نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية

الأهمية النسبية	البعد المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
%70.80	3.54	0.779	
%68.40	3.42	.867	
%82.60	4.13	0.936	

المصدر: اعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي

يتبيّن من الجدول رقم (١) أعلاه، أن جميع أبعاد المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية تمثل إلى اتفاق شبه تام وفق إجابات أفراد عينة الدراسة، فالأوساط الحسابية جميعها تفوق الوسط الحسابي النظري، حيث بلغت أعلى قيمة للوسط

الحسابي في بعد (المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية) الذي بلغ وسطه الحسابي (٣.٥٤)، وبانحراف معياري (0.779)، بالإضافة إلى البعد (٢) التي بلغ وسطه الحسابي (٣.٤٢)، وبانحراف معياري (0.867)، وانحصرت الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه الأبعاد بين (٧٠.٨٠٪) و (٦٨.٤٠٪)، على التوالي.

وتفصيل ذلك هو ان مفردات عينة البحث لديهم انتباع جيد عن رؤية إدارة شركة ابو قير للاسمدة للمسئولية الاجتماعية والبيئية كالتزام اختياري من أجل استدامة الشركة من خلال تحقيق التكامل بين الأنشطة التشغيلية للشركة من ناحية والأمور البيئية والاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى وأن الإفصاح عنها أصبح ضرورة لجني العديد من الفوائد والآثار الإيجابية والتي اختلفت فيها الدراسات التي تمت في هذا المجال، حيث ان الفكر السائد لدى عينة البحث هو أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يؤدى إلى تحسين صورة الشركة وسمعتها ومكانتها ويؤدى إلى زيادة حصتها في سوق المنتجات المحلية والعالمية وكذلك زيادة الطلب على أسهمها في سوق رأس المال مما يسهل عليها عملية الحصول على التمويل بأقل تكلفة رأس المال ممكنة مما يؤدى إلى زيادة الربحية في الأجل القصير والأجل الطويل وتحسين مؤشرات الربحية مثل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من الأرباح، حيث بلغ معدل حقوق الملكية (68.65%) ومعدل نمو ربحية سهم الشركة (137.71%) وذلك وفقاً لما هو وارد تقرير في ٢٠٢٢ من خلال

موقع مباشر على الرابط والمتاح على التالي

.. <https://www.mubasher.info/markets/EGX/stocks/ABUK>

المتغير التابع التنمية المستدامة: وقد جاءت نتائج التحليل على النحو الآتي:

الجدول رقم (٢)

نتائج التحليل الوصفي لأبعاد التنمية المستدامة

الرقم	القيم الكلية للتنمية المستدامة	البعد الاقتصادي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١		البعد البيئي	3.73	1.113	%74.60
٢		البعد الاجتماعي	3.32	0.947	%66.40
٣		البعد الاقتصادي	3.52	1.101	%70.40
			3.36	0.826	%76.20

يلاحظ من الجدول (٢) أعلاه أن الأوساط الحسابية لجميع أبعاد التنمية المستدامة تفوق الوسط الحسابي النظري (٣٠٠)، وهذا يدل على وجود شبه اتفاق بين أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلى لأبعاد التنمية المستدامة (٣٣٦)، وبانحراف معياري بلغ (٠٨٢٦)، حيث مثلت نسبة الإجابة على جميع الأبعاد (٧٦.٢٠٪) من إجابات أفراد عينة الدراسة.

وتفسير ذلك انه يدل على ان مستوى تحقيق التنمية المستدامة لدى الافراد العاملين بالمنشأة محل الدراسة متوسط وقد يرجع ذلك الى ان شركة أبو قير للأسمدة محل الدراسة تسعى الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتواافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك من خلال سعي الشركة للحصول على العميل ورضائه والاحتفاظ به، كما تقوم الشركة بزيادة تدفق المعلومات عنها عبر شبكة الانترنت وايضاً تسعى الشركة الى تقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن أنشطتها. كما تقوم الشركة بمعالجة آثار المخابر البيئية الضارة على المجتمع والحرص على متابعة ومراقبة الرصد البيئي عن طريق وزارة البيئة المصرية.

٢) اختبار فرضيات الدراسة: لقد تم اختبار فرضيات البحث، وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وذلك لمعرفة العلاقة بين أبعاد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية (كمتغيرات مستقلة) في المتغير التابع المتمثل في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وكان ألم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل في المتغير المستقل الاول (المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية) والمتغير التابع المتمثل في التنمية المستدامة، وبالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (SPSS) موضحة كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (٣)

نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل " المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية " والمتغير التابع " التنمية المستدامة "

التنمية المستدامة								المتغيرات
مستوى الدلالة Sig	F المحسوبة	T المحسوبة	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	معامل الانحدار B	ثابت الانحدار		المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية
0.000	19.915	4.463	0.224	0.473	0.516	1.842		

ويتضح من الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية(معنوية) بين بعد المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في المنشأة الصناعية محل الدراسة، فقد بلغ معامل الانحدار (٠.٥١٦)، وهذا يعني أن المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية تساهم بنسبة (٥٢%)، في مساعدة المنشأة محل الدراسة في تحسين مستوى تحقيق التنمية المستدامة بافتراض ثبات العوامل الأخرى وهذا الأثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (٥٥%)، أو أقل، أما القيمة (١.٨٤٢) فتمثل مساهمة العوامل الأخرى مجتمعة في التنمية المستدامة في المنشأة محل الدراسة.

أما القابلية التفسيرية للنموذج والمتمثلة في معامل التحديد² فقد بلغت (٠.٢٤٤)، وهذا يعني أن ٢٤% من التغيرات التي حدثت على المتغير التابع (التنمية المستدامة) في المنشأة محل الدراسة يعود سببه إلى دور المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ نحو (٤٧.٣%)، والتي تبين العلاقة الطردية بين المتغيرين.

وبهذه النتائج نرفض الفرضية الأولى والتي تتضمن على انه (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين بعد المحاسبة عن المسئولية

الاجتماعية والتنمية المستدامة في المنشأة محل الدراسة، لحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في المنشأة محل الدراسة.

كما يوضح الجدول رقم (٤) التالي نتائج اختبار الفرضية الثانية كما يلي:

الجدول رقم (٤)

نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل "المحاسبة عن المسئولية البيئية" والمتغير التابع "التنمية المستدامة"

التنمية المستدامة								المتغيرات
مستوى الدلالة sig	F المحسوبة	T المحسوبة	معامل التحديد R ²	معامل ارتباط R	معامل الانحدار B	ثابت الانحدار		
0.000	32.936	5.739	0.323	0.568	0.389	2.863	المحاسبة عن المسئولية البيئية	

انطلاقاً من الجدول السابق يتبين لنا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية(معنوية) بين المحاسبة عن المسئولية البيئية والتنمية المستدامة في المنشأة محل الدراسة، فقد بلغ معامل الانحدار (٠.٣٨٩)، وهذا يعني أن المحاسبة عن المسئولية البيئية يساهِم بنسبة (%)٣٩ في مساعدة الأفراد العاملين في المنشأة الصناعية محل الدراسة في تطوير وتحسين مستوى أدائهم للمهام الوظيفية الموكَلة إليهم والمسؤولين عنها من قبل المنظمة، وهذا الأثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية (٥٪)، أو أقل، أما القيمة (٢.٨٣٦) فتمثل مساهِمة العوامل الأخرى مجتمعة في التنمية المستدامة في المنشأة محل الدراسة.

أما القابلية التفسيرية للنموذج والممثلة في معامل التحديد R^2 فقد بلغت (٠.٣٢٣)، وهذا يعني أن ٣٢٪ من التغيرات التي حدثت على المتغير التابع (التنمية المستدامة) في المنشأة الصناعية محل الدراسة يعود سببها إلى دور المحاسبة عن المسئولية البيئية، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ نحو (٥٦.٨٪)، والتي تبيّن العلاقة الطردية القوية بين المتغيرين.

وبهذه النتائج نرفض الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على انه (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين بعد المحاسبة عن المسؤولية البيئية والتنمية المستدامة في المنشأة محل الدراسة)، لتحول محلها الفرضية البديلة والتي تنص على انه:

(يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين بعد المحاسبة عن المسؤولية البيئية والتنمية المستدامة في المنشآت محل الدراسة).

كما تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد والبسيط، كما هو موضح بالجدول (٥) التالي، إلى أن تأثير إجمالي ممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمتغير مستقل تفسر (٧٦%) من المتغير الكلى التابع التنمية المستدامة. هذا كما أوضحه معامل التحديد R^2 ، وبباقي النسبة (٢٤%) قد ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف نموذج الانحدار عن النموذج الخطي. كما أن درجة معنوية إجمالي مقياس المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمتغير مستقل، كانت معنوية عند مستوى أقل (٠.٠٠١) أي بدرجة ثقة ٩٩%， حيث كانت قيمة "ت" هي (٢٥.٧). أما بالنسبة لاختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار Test.F ، فقد كانت قيمة "ف" (٦٦٨.٨) وهي معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠٠١). مما يدل على تأثير إجمالي المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمتغير(مستقل) على التنمية المستدامة كمتغير (تابع)، وأن معامل تضخم التباين $VIF = 1.00$ أي أقل من (١٠)، مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطى بالنموذج.

المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية مدخل للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

د/ بهاءه وداد محمد حساني

جدول (٥)

نموذج الانحدار الخطى المتعدد التدرجى لتحديد مدى تأثير

إجمالي المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية على إجمالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

R ²	VIF	F. test		T – test		B _i المعلمات المقدرة	المتغير المستقل
		مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
٠٧٦%	١.٠٠	*** ٠.٠٠٠	٦٦٨.٨	٠.٨٤٣	٠.١٩٥	٠.٠٦٩	الجزء الثابت
				*** ٠.٠٠٥	٢٥.٧	٠.٩٣١	إجمالي المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية

* دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١)

المعادلة الشاملة للنموذج:

$$\text{إجمالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة} = ٠.٦٩ + ٠.٩٣١ \cdot \text{إجمالي المحاسبة عن}\newline \text{المسؤولية الاجتماعية والبيئية}$$

ومن نموذج العلاقة الإنحدرية السابقة، يمكن التنبؤ بدرجات تحقيق التنمية المستدامة من خلال قياس إجمالي المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية، وتطبيق ذلك النموذج، وهو يدل على أن كل زيادة في إجمالي مقياس المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية مقدارها (٠.٩٣١) تؤدي إلى زيادة فعالية تحقيق التنمية المستدامة بمقدار واحد صحيح.

وفي ضوء النتائج السابقة: وبناء على الاختبار الاحصائي، نرفض الفرضية العامة والتي تنص على انه (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)) بين ابعاد المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة في المنشأة محل البحث)، لتحول مطابقها الفرضية البديلة والتي تنص على:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين ابعاد المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المنشأة محل الدراسة.

٣) أهم نتائج الدراسة الميدانية:

١. توصلت الدراسة انطلاقاً من اختبار الفرضية العامة إلى أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين إجمالي ابعاد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة في المنشأة محل الدراسة، ذلك ان معامل الارتباط بلغ (86.9%) وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية جداً، كما تبين ان تأثير إجمالي ممارسة بين ابعاد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمتغير مستقل تفسر (٧٦٪) من المتغير الكلى التابع (التنمية المستدامة).
٢. تم قبول الفرض البديل للفرضية العامة وايضاً لفرض الفرعية الاثنان وتم رفض الفرض العدلي للفرضية العامة وايضاً لفرض الفرعية الاثنان محل البحث.
٣. ان المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية تعد من الدعامات الهامة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة داخل المؤسسات الصناعية.

٤) توصيات البحث:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

١. ضرورة تنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية الوطنية والدولية اتجاه توعيه الشركات الصناعية بمفهوم واهميه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، والعمل على اعداد اسس ومعايير ونماذج محاسبيه تساعد الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
٢. ضرورة إجراء الدراسات والابحاث الازمة لوضع نموذج محاسي للمسئولية الاجتماعية والبيئية بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق وباقل تكلفه ممكنه.
٣. ضرورة توعيه الشركات عن طريق عقد محاضرات وندوات وورش عمل واصدار النشرات واعداد اجهزة الاعلام لبرامج خاصه تتعلق بحماية المستهلك بالمحافظة علي جوده المنتج او الخدمة، وبرامج تتعلق بالبيئة واهميه المحافظة عليها دون ربطها بالتكليف.
٤. ضرورة اكتساب المحاسبين والمختصين بالمؤسسات الصناعية والتعليمية بمهارات العلمية والعملية والحديثة من خلال عمل دورات تؤهلهم لقياس الآثار البيئية والافصاح

- عنها في القوائم المالية؛ مع الحرص على الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة وخاصة الملزمة بتطبيق محاسبة التكاليف البيئية في كيفية تحديد وقياس التكاليف البيئية، وأيضاً المحاسبة والافصاح عنها في التقارير المالية؛
٥. ضرورة ان تقوم الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بكافة جوانبها، واستخدامها كنظام معلومات اجتماعي يخدم كافة الاطراف ذات العلاقة ابتداء من الشركة نفسها وانتهاء بالمستثمر والمواطن؛
٦. ضرورة الاخذ بعين الاعتبار مشاكل المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية وذلك عند اعداد التقارير المالية حتى تكون صحيحة وشاملة لكل التكاليف وبالتالي تعكس صوره حقيقة تساهم في تحسين سمعة المنشأة وتزيد من ديمومتها؛
٧. ضرورة تضمين التقارير والقوائم المالية الخاصة بالأنشطة البيئية مما يؤدي الى اطفاء الثقة في البيانات المحاسبية اضافه الى تلبية حاجات المجتمع من المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية، وذلك من خلال تطوير نظام محاسبي يتلاءم مع مستجدات المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية.

المقترحات البحثية المستقبلية

- دور المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة
- دراسة المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية في تعزيز الأداء الريادي للعاملين.
- أثر المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية في جودة التقارير المتكاملة.

المصادر:

- المصادر العربية:

- أبو النصر مدحت، محمد مدحت ياسين، (٢٠١٧٩)، التنمية المستدامة بـ ١. مجموعة العربية للتدريب والنشر - القاهرة.
- إدريس، ثابت عبد الرحمن (٢٠٠٨): بحوث التسويق أساسيات القياس والتحليل واختبار الفروض، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- بازرعة، محمود صادق، (١٩٩٥)، "بحوث التسويق للتخطيط والرقابة"، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ١٦٦.
- تهامي، عزالدين فكري (٢٠١١)، الإطار العلمي لنظم محاسبة الإدارة البيئية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد الثامن، ص ٣٣٠- ٣٢٩.
- تونسي آمنة، بورنان إبراهيم، (٢٠١٧)، دور الثقافة البيئية في تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية في ظل متطلبات التنمية المستدامة حالة شركة سوناطراك، مجلة دراسات وأبحاث، العدد ٢٧، السنة التاسعة، ص ١٧.
- جازية، جيهان مجدي محمد، (٢٠١٨)، "أثر الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة في الحد من مخاطر القرارات الاستثمارية: دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٢، عدد ٤، ص ٤٠٤- ٤٥٩.
- رواني، أبو حفص (٢٠١٩)، "المراجعة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الوادي-الجزائر، عد ٦.
- الصياد، جلال مصطفى-مصطفى، جلال مصطفى (١٩٩٣)، المعاينة الاحصائية، القاهرة: مكتبة عين شمس.
- عبد الرسول ياسر عوض، (٢٠١٧)، "دور البنوك في تقييم ومراعاة البعد البيئي عند التمويل المشروعات" www.law.tawtacedu.eq
- عمار، دينا حسن عبد العزيز، (٢٠١٨)، "أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي والتشغيلي في البنوك المصرية: دراسة تطبيقية: مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٢، عدد ٢، ص ١١٢- ١٢٢.
- الغامدي، عبد العزيز بن صقر (٢٠٠٦)، تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة، جامعة نايف للعلوم والأمنية نموذجاً، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت.

فارس، فضيل وضيوفي، حمزة (٢٠١١)، مداخلة بعنوان "المحاسبة البيئية كآلية لدعم وتحسين الأداء البيئي في ظل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي ٢٢ و ٢٣ نوفمبر، جامعة ورقلة، ص ٢٥٢.

لطفي، أمين السيد أحمد (٢٠٠٥)، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص ٤٠-٤١.

ناصر، طه عليوي .الخاف، هيثم هاشم (٢٠١٢)." أهمية القياس المحاسبي للتکاليف البيئية ودورها في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات: براسة استطلاعية لأراء عينة من المشات الصناعية بمدينة الموصل ". مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد ٣٥، العدد ٩٢.

- المصادر الأجنبية:

- Alshareef M. N. Z. & Sandhu K. (2015). Measuring the adoption of corporate social responsibility practices and financial performance. *International Research Journal of Finance and Economics*, 133, 27-46.
- Anthony R et al (2005), guide pratique du development durable, AFNOR, Paris, p17.
- Askwa. (2013). Alaqtad Alakhdr Fy Syaq Altnmyh Almstdamh. Alljnh Alaqtadyh Walajtma'eyh Lghrb Asya. Alamm Almthdh. Nywywrk.
- Buallay,A.(2019)." Is sustainability reporting (ESG) associated with performance? Evidence from the European banking sector", Management of Environmental Quality: *An International Journal* ,Vol 30.No.1, PP 98-115.
- Calveras A. Ganuza J. J., & Llobet, G. (2007). Regulation, corporate social responsibility and activism. *Journal of Economics & Management Strategy*, 16(3), 719-740.197-204. About how they operate [press release, 15 April].
- Dagiline, Lina (2010) the Research of Corporate Social Responsibility in Annual reports. Engineering Economics 21. (2), Europe's largest companies will have to be more transparent.
- Darwish, Muge M., (2015), "Sustainable Development: Using Sustainability – Green Building Education to Enable the Increase of Diversity in

- Construction Engineering”, Copyright © American Society for Engineering Education, USA.
- European commission (2014) Improving corporate governance.
- Feng, Y., Chen, H. H., & Tang, J. (2018). The impacts of social responsibility and ownership structure on sustainable financial development of China's energy industry. *Sustainability*, 10(2), 301.
- Hillman, A. J., & Keim, G. D. (2001). Shareholder value, stakeholder management, and social issues: what is the bottom line? *Strategic management journal*, 22(2), 125-139.
- Khan, M., Majid, A., Yasir, M., & Arshad, M. (2013). Corporate social responsibility and corporate reputation: A case of cement industry in Pakistan. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, 5(1), 843-857.
- Kharin, T. (2018). "The concept of sustainable development from its beginning to the contemporary issues". International Review of Economics and Business, 21(1): 67-94, <https://doi.org/10.2478/zireb-2018-0005>.
- Lako, A. (2018). Conceptual framework of green accounting. *ACCOUNTING*, 60-66.
- Letmathe, P., & Doost, R. (2000). Environmental cost accounting and auditing. *Managerial Auditing Journal*, 15 (8), p. 424.
- Liu, Z. G., Liu, T. T., McConkey, B. G., & Li, X. (2011). Empirical analysis on environmental disclosure and environmental performance level of listed steel companies. *Energy Procedia*, 5, 2211-2218.
- Reklitis P. Trivellas P. Mantzaris I. Mantzari E. & Reklitis D. (2018). Employee perceptions of corporate social responsibility activities and work-related attitudes: the case of a Greek management services organization. In *Sustainability and Social Responsibility: Regulation and Reporting* (pp. 225-240). Springer, Singapore.
- United Nation Environment Programmer UNEP. (2016) “Guide to banking and sustainability”, USA.